


**المؤتمر العلمي العاشر**

**"الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"**

**١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩**

**بيـــروت – لبنـــان**

**التوزيع:** محدود

**الأصل:** بالعربية

# البحث الرابع:

# "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية"

**الدكتور عيه عبد الرحمان**

أستاذ مساعد جامعة ابن خلدون – الجزائر

الرعاة الرسميون:












**مقدمة**

ترتبط العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة للتبادل التجاري الخارجي القائم أساساً على مبدأ التخصص الدولي، ارتباطاً مباشراً بعمليات المدفوعات الدولية؛ حيث ينشأ عن هذا التبادل قيام عدد ضخم من علاقات دائنة وأخرى مدينة، تتطلب تسويتها وسائل دفع دولية تتمتع بدرجة عالية من الوفرة والانسياب.

في هذا المنطلق، عملت دول العالم المتقدم على إنشاء نظام يهدف إلى خلق تنسيق نقدي عرف بنظام بروتن وودز، قام على أنقاض النظام النقدي قاعدة الذهب، حيث اهتم بمعالجة الاختلالات المؤقتة الناتجة من التبادلات الدولية في موازين المدفوعات ومراقبة أسعار الصرف، من خلال دوره القائم على تثبيت أسعار صرف العملات بالدولار الذي كان بدوره مثبتاً بالذهب. غير أن هذا النظام جسد وجهة نظر الدول المتقدمة الرأسمالية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت منه، حيث قامت بتمويل الاحتياجات العالمية من السيولة الدولية عن طريق الإصدار النقدي، مستفيدة من عدم قدرة الاحتياطيات الدولية الذهبية التي كانت تمثل أداة لتسوية المدفوعات الدولية على مواكبة نمو الإنتاج العالمي من السلع والخدمات؛ مما أعطى الدولار الأمريكي دوراً أساسياً في تسوية التبادلات الدولية، وخلال فترة ستينيات القرن الماضي، وجدت البنوك المركزية الأوروبية نفسها تراكم الدولارات بسرعة أكبر مما ترغب، فارتفعت معدلات تحويل الدولار إلى ذهب في وزارة الخزانة الأمريكية، وبالتالي تناقص رصيدها من الذهب النقدي. ومع رفض الاحتياطي الفدرالي الأمريكي تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب، زادت هذه الضغوط، مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧١ إلى إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فأخذ الدولار موقعه كأداة لتسوية المدفوعات الدولية بديلاً من الذهب، فانعكس ذلك على تسعير السلع الأساسية الدولية، التي من بينها النفط، حيث أصبحت تعاملاته تتم بالدولار.

في هذا السياق، ونتيجة لبعض المعطيات الدولية، عرفت أسعار النفط الخام ارتفاعاً بلغ ١٠,٤ دولار للبرميل سنة ١٩٧٤، بعدما سجل ٣,١ دولار للبرميل سنة ١٩٧٣؛ فتدفقت الدولارات على الأوطان العربية النفطية مساهمة في تمويل عمليات التنمية، ووُظفت الفوائض في المؤسسات المالية الغربية، فتعاظمت الودائع الدولارية في هذه الأخيرة، حيث خصصت أغلبها لإقراض الدول المتخلفة الأخرى، فمارست بذلك المؤسسات المالية الغربية دور الوسيط بين الدول النامية، نظراً إلى عدم كفاءة المؤسسات المالية في هذه الدول. من جانب آخر، أخذت الدول العربية الخليجية في الاستثمار خارج قواعدها باستخدام الدولار، مساهمة في تكريس سيطرته على الاقتصاد العالمي، ونظراً إلى أن مبيعات النفط العالمية ارتبطت بالدولار؛ فقد أصبح يؤثر بشكل مباشر في الاقتصادية العربية، مما جعلها تابعة له تتأثر بمستوى أسعار صرفه في الأسواق العالمية وقد تتكبد خسائر كبيرة عند انخفاضه مقابل العملات العالمية الأخرى التي من أهمها اليورو؛ فقد سجل الدولار انخفاضاً نسبته ٥٠ بالمئة مقابل اليور في الفترة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٨. وتكمن خطورة هذه الخسائر في كونها قد تكون

سبباً في عجز موازين مدفوعات الدول العربية، مما يستدعي ضرورة التفكير بجدية لتعويض الدولار بعملة عالمية موحدة، تبقي التنافس الدولي محصوراً في مبيعات السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية.

من هذا المنطلق، سنحاول من خلال هذا البحث دراسة مدى تأثير الدولار في الاقتصاد العالمي، بوصفه أداة لتسوية المدفوعات الدولية، وانعكاسات عدم وجود بديل له مستقلاً على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تخدم مصالحها الاقتصاد باستخدامه وسيلة، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن **الإشكالية التالية:**

– هل يعتبر الاعتماد على الدولار في تسوية المدفوعات الدولية اختياراً استراتيجياً، أو ضرورة فرضتها التطورات الاقتصادية الدولية مقابل فشل محاولات إيجاد بديلاً له؟ وهي نتائج ذلك على الاقتصادات العربية النفطية التي تفوتر مبيعاتها بالدولار؟

من أجل الوصول إلى إجابة موضوعية، لا بد من تسليط الضوء على مجموعة من **التساؤلات** ضمن إطار تسلسلي وفقاً لمنهجية البحث:

– ما دوافع نشأة النظام النقدي الدولي "بروتن وودز"؟ وكيف تطورت أحداثه؟

– ما هو الدور الذي أداه الدولار في هذا النظام؟ وكيف انعكس ذلك على الاقتصاد العالمي؟

– ما جدوى الدعوة إلى ضرورة اعتماد عملة عالمية موحدة؟ وما انعكاسات ذلك على الاقتصاد العالمي عامة، وعلى الاقتصادات العربية النفطية خاصة؟

ومن أجل تفسير إشكالية البحث ومحاولة الإجابة عن الأسئلة الفرعية؛ يمكن صياغة **الفرضيات** التالية:

– تسوية المدفوعات الخارجية وقصور الاحتياطيات الدولية دافعان أساسيان لإقامة وتنسيق نظام نقدي دولي.

– تحول النظام النقدي بروتن وودز من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار، كان نتيجة عدم مواكبة الاحتياطيات الدولية من الذهب لحجم نمو الإنتاج العالمي من السلع والخدمات.

– اعتماد عملة دولية موحدة يعكس الحتمية التي فرضتها طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة.

**أهمية البحث**

إن البحث حول هذا الموضوع انطلاقاً من تصور تقني موضوعي، يعطي رؤية عملية لواقع العلاقات الاقتصادية الدولية، ويبرز ضرورة خلق تنسيق نقدي أكثر دقة بين الدول، بهدف تنمية التبادلات الدولية.

**أهداف البحث**

تتجلي أهداف البحث في مجموعة من العناصر نذكر منها:

– معرفة تاريخية بدراسة أكاديمية لتطورات النظام النقدي الدولي خلال القرن الماضي.

– دراسة انعكاسات تقلبات سعر صرف الدولار على أسعار النفط العالمية.

– تقييم مدى نجاعة المقترح الصيني الداعم لفكرة اعتماد عملة عالمية موحدة.

**حدود الدراسة**

تتناول الدراسة بشيء من التفصيل، دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي، من خلال تتبع المراحل الزمنية المختلفة التي عرفها طبيعة عمل نظام بروتن وودز منذ تأسيسه سنة ١٩٤٤ وصولاً إلى فترة انهياره، ومن ثمة الانتقال إلى مرحلة اعتماد الدولار ضمنياً كأداة لتسوية المدفوعات الدولية؛ أما من حيث الإطار المكاني، فقد ركزت الدراسة على الدول التي عايشت تطورات وأحداث النظام النقدي الدولي من جهة، وعلى الاقتصادات العربية النفطية من جهة أخرى.

**المنهج المستخدم**

انطلاقاً من طبيعة دراسة هذا الموضوع من وجهة نظر تقنية، ومن أجل الإلمام بــه، اعتمــدنا علـــى التسلسل الزمني للأحداث التي تصب في إطار المنهج الوصفي التحليلي. كذلك، وبهــدف تبــسيط الموضـــوع وتيسيره فقد تمت الاستعانة بالجداول التوضيحية بغرض إعطاء مصداقية للأفكار التي تم عرضها، كما اســتعنا ببعض الأدوات الإحصائية، إلى جانب بعض أدوات التحليل الاقتصادي الكلي.

## أولاً: التطورات التاريخية لسيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي بوصفه أداة لتسوية المدفوعات

تنشأ العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة انتقال السلع عبر الحدود السياسية، إما داخلة وتسمى بالواردات، وإما خارجة وتسمى بالصادرات، أو في شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى؛ وإما بانتقال مؤدي الخدمات أنفسهم، كما إن عوامل الإنتاج وأهمها رأس المال قد تنتقل على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى سواء لمقابلة استثمار حقيقي أو لتسوية مدفوعات نشأت عن تبادل تجاري"[1]. ويترتب عن هذه الانتقال قيام علاقات دائنة وأخرى مدينة، تتطلب تسويتها إجراء مدفوعات دولية بين مختلف الأطراف؛ إلا أنه من منطلق أن لكل بلد عملته، تظهر مشكلة ناتجة من انعدام وجود أداة موحدة للتسوية الدولية، نتيجة أن أسواق هذه الدول منفصلة بمجموعة من الحواجز الإدارية والسياسية.

وتقوم أسواق الصرف بتنظيم عملية تحويل العملات لتجنب الاختلالات الناشئة عن عدم الوجود هذه الوحدة مشتركة، الأمر الذي يتطلب كفاءة الأنظمة النقدية الدولية المعتمدة كتنظيمات لتنسيق عمليات التسوية الدولية.

[1] عادل أحمد حسين، مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية: الدار الجامعية،١٩٨٦ ص ١٧

### ١– موقع الدولار في الأنظمة النقدية الدولية

لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح النظام النقدي، وإنما هناك بعض الاجتهادات حاولت شرح مفهومه: حيث تعرف زينب حسين عوض الله (سنة ١٩٩٩) النظام النقدي على أنه "تنظيم تداول النقود من خلال مجموعة من القوانين والقواعد التنظيمية الخاصة"[2].

في حين إن رشاد العصار (سنة ٢٠٠٠) يعرفه كما يلي: "يشمل النظام النقدي جميع أنواع النقود في الدولة، كما يشمل جميع المؤسسات التي تكون لها السلطة والمسؤولية في خلق النقود وإعدامها، بالإضافة إلى كل القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات المنظمة لعملية خلق النقود وإعدامها"[3].

بينما ركز مصطفى رشدي شيحة (سنة ١٩٨٥) – وإن كان لم يشدد في تعريفه للنظام النقدي على أنه ليس مصطلحاً علمياً – على الجانب الشكلي، وهو ما يبرز من خلال تعريفه بأنه "مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تميّز الحياة النقدية لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ونطاق مكاني محدد، كما إن العنصر الأساسي في النظام النقدي هو القاعدة النقدية أو قاعدة القيم، ويقصد بها المقياس الذي يتخذه المجتمع أساساً لحساب القيم الاقتصادية لمقارنتها مع بعضها البعض"[4].

غير أن هذه التعريفات تناولت مفهوم النظام النقدي بصفة عامة، ولم تتعرض إلى الفرق بين النظام النقدي الوطني والنظام النقدي الدولي.

وهو ما تداركه J. P. Bibeaux (سنة ١٩٩٧) حين فصل في تعريفه لنظام النقدي، بين النظام النقدي داخل كل دولة، والنظام النقدي الذي يكون بين مجموعة من الدول؛ من خلال تقسيمه هذا الأخير إلى قسمين: فالقسم **الأول** هو ذلك النظام الذي تتبناه المنظومة الوطنية؛ أما القسم **الثاني**، فينظم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

من خلال ما تقدم يمكننا تعريف النظام النقدي من خلال شكله وطبيعة عمله بأنه مجموعة القوانين المنظمة للعلاقات النقدية داخلية كانت أو خارجية، وخلال القرن التاسع عشر، عرف العالم ثلاثة نُظُم نقدية مختلفة: نظام **قاعدة الذهب** ونظام **بروتن وودز** ثم نظام **حرية الصرف**، الذي بني على ما تبقى من نظام بروتن وودز.

#### أ– تسوية المدفوعات في ظل نظام قاعدة الذهب

قامت قاعدة الذهب بدور فعال في تحقيق التنسيق النقدي بين الدول، باعتبار أن الذهب وسيط عالمي في المبادلات، فهو يتمتع بصفة العمومية والقبول التام بين الاقتصادات المختلفة. ففي إطار هذا النظام، كانت عملات الدول تتساوى بالذهب، نتيجة استخدامه كنقد في تسوية المدفوعات الدولية، كما أسهم الذهب في الحفاظ

---

[2] زينب حسين عوض الله،**الاقتصاد الدولي: نظرة على بعض القضايا الدولية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص ص ٤٣ -٤٥
[3] رشاد العصار، رياض الحلبي،**النقود والبنوك**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٢٩
[4] مصطفي رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الإسكندرية: الدار الجامعية ١٩٨٥، ص ٨٣-٨٤ على التوالي.

على القيمة الاقتصادية للنقود وعلى تحقيق التوازن والاستقرار النقدي بين نمو النشاط الاقتصادي الداخلي والمبادلات الخارجية، بالإضافة إلى تثبيته لأسعار الصرف بين عملات الدول؛ وقد نجحت قاعدة الذهب في استنباط أدوات دفع جديدة تتمثل في النقود الورقية، والنقود الائتمانية لتعوض عجز القطع الذهبية عن متابعة احتياجات التمويل الاقتصادي عن طريق ربط هذه الأخيرة نظرياً بالذهب، محققة مستوى مناسب من السيولة التي أدت إلى انتعاش الأسواق النقدية والمالية.

كانت الدول تحتفظ باحتياطيات ذهبية ناتجة من تراكم كميات هائلة من الذهب، التي تقوم الدولة بجمعها خلال مبادلاتها مع الدول الأخرى؛ فتصدر كميات من النقود انطلاقاً من هذه الاحتياطيات تمثل الكتلة النقدية للدولة. وترتفع احتياطيات الدولة في حالة ما إذا زادت صادراتها على وارداتها، وتنخفض عندما تزيد الواردات على الصادرات؛ أما في حال عرفت الدولة عجزاً في ميزان مدفوعاتها نتيجة انخفاض الاحتياطيات، فإنها تضطر إلى تقليص الكتلة النقدية، فيتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض، لتصبح منتجاتها أكثر تنافسية في سوق المبادلات الخارجية، حتى تتوازن الصادرات مع الواردات أو تتجاوزها، مما يسمح بدخول الذهب إلى الدولة؛ وهذا بدوره يدفع بارتفاع نسبة الكتلة النقدية إلى أن تصل إلى مستواها الأول"[٥].

وخدم نظام قاعدة الذهب العملة الإسترلينية بسبب الدور الذي أدته بريطانيا في المبادلات التجارية الدولية، نظراً إلى قوة نموها الاقتصادي الذي مكنها من السيطرة على الاقتصاد العالمي. غير أن هذا النمو تراجع نتيجة الحرب العالمية الأولى، فخسر الإسترليني مكانته لصالح الدولار الذي حافظ على ارتباطه بالذهب نتيجة المعدلات المرتفعة لنمو الاقتصاد الأمريكي الذي استفاد من عدم دخوله الحرب، وكذا من ضخامة إنتاجه؛ فحقق فائضاً كبيراً في ميزان مدفوعاته، ونتج من هذه الزيادة – في حجم الاحتياطي الذهبي – تعاظم كمية النقود الدولارية في التداول، وقد انهار النظام النقدي على قاعدة الذهب لأسباب عديدة، من أهمها:

– قيام الدول الأوروبية بتمويل الحرب العالمية الأولى عن طريق اللجوء إلى التوسع في الإصدار النقدي، فتضخمت العملات الورقية المختلفة أكبر بكثير من قدرتها الشرائية قبل الحرب، نتيجة قيام الدول الأوروبية بحذف الرابط النظري بين الكتلة النقدية والاحتياطيات الذهبية"[٦].

– ظهور الكساد الكبير سنة ١٩٢٩، بسبب نفاد فرص الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، فتأثرت دول أوروبا بذلك نتيجة تراجع تدفق رأس المال الأمريكي إليها؛ فوجدت معظم هذه الدول موازين مدفوعاتها في حالة عجز، وهجرت قاعدة الذهب، وسمحت لقيمة عملاتها بالانخفاض.

– عدم التزام الدول بتكوين نصيبها من الحجم الكلي للسيولة عن طريق ما تحققه من فائض ذهبي في ميزان مدفوعاتها فقط، بل تسببت في إدخال عوامل أخرى كالتضخم والمضاربة بهدف السيطرة على الاقتصاد العالمي، في ظل عدم تناسب السيولة الدولية المتمثلة في الذهب مع حجم التبادلات الخارجية.

---

[5] Jean Pierre Bideaux **, Introduction à l'économie internationale**, 3[eme] édition, Gaétan morim éditeur Ileme Année1997

[6] Jean Pierre Bideaux, **op-citée**, P 215

وعليه، كان لا بد من البدء بالعمل لإيجاد قواعد أساسية لنظام نقدي جديد يجنب مساوئ النظام السابق، ويحتفظ في الوقت نفسه بميزاته.

**ب- تسوية المدفوعات في ظل النظام النقدي "بروتن وودز"**

بدأ التفكير قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بتطوير نظام نقدي من شأنه أن يعزز ثلاثة أهداف: إزالة قيود التجارة فوراً؛ تحقيق تحويل العملات التي تلاشت كلية نتيجة الرقابة على نظام الصرف؛ الحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين مختلف العملات، وتجنب تخفيض قيمة العملة لأغراض تنافسية.

لهذا، فقد اجتمع من ١ إلى ٢٢ تموز/يوليو ١٩٤٤، ممثلو ٤٤ دولة في مدينة "بروتن وودز"، لإقامة نظام ينسق العمل النقدي بين الدول، باعتماد مخططات مقترحات من طرف كل من الإنكليزي "اللورد كينز"، والأمريكي "هاري هوايت".

حيث دعا اللورد كينز في مشروعه إلى أن إدارة وضبط النظام النقدي الجديد يتطلب إنشاء مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، أي تكوين "اتحاد للمقاصة الدولية" تكون مهمته كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي، من حيث القيام بعملية المقاصة والدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية؛ بينما لم يكن يهدف "هوايت" من مخططه إلى إيجاد سلطة نقدية دولية، بل تصور إمكانية التعاون بين السلطات النقدية المحلية، بهدف العمل على استقرار أسعار الصرف من أجل محاربة كل أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وانتقال الأموال، لذلك، اقترح تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة عملات الدول الأعضاء المشتركة فيه.

وعليه، فقد ركز المجتمعون على المقترح الأمريكي وقام نظام بروتن وودز على الأسس التالية:

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب.
- تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار.
- السماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود ١١ بالمئة.
- تعديل أسعار صرف عملات الدول الأعضاء التي تعاني عجزاً هيكلياً في ميزان مدفوعاتها[٧] (بنسبة ١٠ بالمئة)[٨].

من هذا المنطلق، كانت الدول تعالج العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها عن طريق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، للاقتراض منه بعملات الدول الأخرى، في إطار حقوق السحب العادية، عن طريق شراء الدولة العضو لعملات الدول الأعضاء التي تحتاج إليها مقابل الذهب، أو بعض العملات الأساسية، مثل الدولار أو بمقدار من عملتها؛ وتفرض على الدولة شروطاً عند حد معين من هذه السحوبات، ولم تكن تعتبر هذه الأخيرة

---

[7] بحسب النظام الأساسي، تتعهد الدول بعدم تغير قيمة عملتها إلا لتصحيح اختلال أساسي في موازين مدفوعاتها، وهو الاختلال الناتج من تغير الأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الخارجية، الذي لا توجد أي وسيلة للتغلب عليه، إلا تخفيض أو رفع قيمة العملة.

[8] صالح صلحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي: **دراسات اقتصادية**، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، تصدر عن جمعية ابن خلدون الجزائر، العدد الأول، السداسي الأول، ١٩٩٩ ص ١٠٩-١٠٠ على التوالي.

قروضاً أو إعانات، وإنما تمثل سحباً من حصة الدولة في الصندوق"[9]، وذلك لمواجهة العجز المؤقت في موازين المدفوعات. أما إذا كان عدم التوازن ذا طبيعة هيكلية، فقد كان يتم تعديل أسعار الصرف عن طريق رفع قيمة العملة أو تخفيضها.

من جهة أخرى، كان على نظام "بروتن وودز" توفير احتياطيات دولية كافية للحفاظ على أسعار الصرف الرسمية، غير أنه تبين بعد ذلك أن تلك هي المشكلة الحساسة في هذا النظام[10]، حيث عجزت الاحتياطيات الذهبية عن القيام بذلك. ونظراً إلى أن الدولار كان يُستخدَم كاحتياطي دولي من خلال ربط باقي العملات به، على اعتبار أنه كان مربوطاً بالذهب، فإن جزءاً كبيراً ومهماً من هذه الدولارات كان يحتفظ بها بوصفها احتياطياً دولياً، كما كانت تستخدم لتغطية الإصدار النقدي لمختلف العملات.

## ٢- سيطرة الدولار الأمريكي على النظام النقدي بروتن وودز

سجلت موازين المدفوعات الأمريكية خلال الفترة (١٩٤٦ – ١٩٤٩) فائضاً منتظماً؛ ويعود ذلك إلى الطلب الأوروبي المتزايد على سلعها في إطار مشروع مارشال. وفي نهاية الأربعينيات، كانت الدول الأوروبية في طريقها إلى الانتعاش الاقتصادي؛ فبدأت فوائض أمريكا في التناقص تدريجياً، وتحوّل ميزان مدفوعاتها الإجمالي سنة ١٩٥٠ إلى عجز، حيث تسبب في بدء عهد وفرة الدولار، الذي أدى إلى ازدهار الاقتصادي الأمريكي، دون أن تظهر عليه عوامل تضخمية خطيرة. أما الدول الأخرى التي تزيد احتياطياتها من الدولار، فيزيد النقد المتداول فيها ويظهر التضخم. ومن هنا، أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقاً للدولار الأمريكي"[11]، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت من استثماراتها الخارجية، من خلال سيطرتها على الأسواق العالمية، لاغتنام الأرباح الهائلة، مقابل ما انتهجته السياسة الاقتصادية الأمريكية من التزام تحويل الدولار إلى ذهب نتيجة الأهمية النسبية الكبيرة التي احتلتها العملة الأمريكية إلى جانب الذهب في نظام صندوق النقد الدولي.

استمر العجز الكبير في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تجاوزت الدولارات التي بحوزة الأجانب مخزونَ الذهب الأمريكي. عندها، بدأت معدلات تحويل الدولار إلى ذهب ترتفع لدى وزارة الخزانة الأمريكية، وبدأت بذلك أسعار الذهب بالارتفاع في الأسواق الخاصة[12]، بما يزيد على ٤٠ دولار للأوقية الواحدة؛ نتيجة عمليات الشراء المضاربي. فتدخلت الدول صناعية في إطار ما عرف بـــ "مجمع ذهب لندن" في نهاية سنة ١٩٦١، للدفاع عن السعر الرسمي للذهب، المحدد في إطار اتفاقية بروتن وودز بـــ ٣٥ دولار

---

[9] محمد يونس، **النظام النقدي الدولي بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المعومة**، الدار الجامعية ١٩٨٦ ص: ١٢

[10] جون هدسون ومارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد، على مراجعة محمد إبراهيم منصور، تقديم سلطان محمد سلطان، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المملكة العربية السعودية: دار المريخ، ص ٧٨٤-٧٨٧ على التوالي

[11] عبد الفتاح الجبالي، **مركز الدراسات العربي-الأوروبي**:سلسلة دراسات وأبحاث دورية تصدر عن مركز الدراسات العربي الأوروبي – باريس، المكتب العربي للمعارف سنة ١٩٩٤ ص ١٩ /٢٠ على التوالي.

[12] لا بد من أن نفرق بين أسواق الذهب الخاصة والرسمية: فـ **الخاصة** هي التي يستطيع المقيمون الخواص في مختلف الدول بيع وشراء الذهب فيها، أما السوق **الرسمية**، فتتمثل في بيع وشراء الذهب بين حكومات مختلف الدول.

للأوقية؛ فتراجع انخفاض الدولار مقابل الذهب، وانسحب المضاربون مؤقتاً. غير أن تزايد عدم إمكانية تحويل جميع الدولارات التي بحوزة الجهات الرسمية الأجنبية إلى ذهب، انتقل النظام بمعنى الكلمة من "قاعدة الصرف بالذهب" إلى "قاعدة الصرف بالدولار"؛ وقد عملت هذه الأخيرة بصورة عادية لأنها مقبولة من الناحية الفنية، بشرط أن يقتنع أصحاب الاستحقاقات بحمل عملة الاحتياطي (الدولار)، بدلاً من الذهب، مقابل وجود ثقة بأن قيمة تلك العملة من الذهب ستكون مضمونة. ومع استمرار العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، تزايد الضغط عليها لتنفيذ التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب؛ مع العلم أن حجم الدولارات سجلت نقصاً كبيراً مقابل الرصيد الذهبي، بلغ ١٩ مليار دولار سنة ١٩٧١[١٣]، مما أجبر الحكومة الأمريكية على اتخاذ قرار في ١٥ آب/أغسطس من عام ١٩٧١، يقضى بالتخلي عن التزامها بقبول تبديل دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب؛ فكان ذلك الإجراء بمثابة المؤشر إلى نهاية الأسس التي قام عليها النظام النقدي "بروتن وودز" وقاعدة الصرف بالذهب.

### ٣- دور الدولار الأمريكي في ظل نظام أسعار الصرف المرنة

بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٧١ قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، أعلنت بذلك انهيار إحدى أسس اتفاقية بروتن وودز، التي تقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة، ليتم الانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة، وذلك بترك أسعار صرف العملات تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق؛ ولهذا، فقد اشتهر النظام النقدي الدولي الجديد باسم "نظام أسعار الصرف المعومة".

لقد تضمن النظام النقدي "بروتن وودز" آلية تمثلت في ضرورة توفير زيادة ستمرة وثابتة في السيولة الدولية، والمتمثلة في الذهب النقدي، وهو الأمر الذي كان يشتمل على صعوبات اقتصادية وسياسية؛ فتسبب ذلك في خلق أزمة نقص في الاحتياطيات الدولية، حيث إن الزيادة لم تواكب النمو في التجارة والمدفوعات الدوليين. فمقابل نمو التجارة الدولية بمعدلات مرتفعة ١٠-١٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٧٠، كانت معدلات نمو الذهب النقدي تسير ببطء شديد (٠,٣ بالمئة)، غير أن وفرة الدولار نتيجة معالجة الولايات المتحدة لعجز ميزان مدفوعاتها عن طريق الإصدار النقدي، غيّر النظام كما ذكرنا من "قاعدة الصرف بالذهب" إلى" قاعدة الصرف بالدولار"، نتيجة أن تراكم الدولارات لدى دول الفائض لتكوين احتياطيات دولية، رفع كمية النقود المحلية المتداولة؛ وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى اعتماد الدولار الأمريكي مقياساً لقيمة عملتها في السوق الصرف الأجنبية، وهو ما أعطى الدولار الأمريكي دوراً مركزياً في اقتصادات مختلف الدول.

[13] كانت الولايات المتحدة الأمريكية تملك ٧٥ بالمئة من ذهب العالم استطاعت جمعه في فترة الحرب العالمية الثانية، لأن الدول كانت بحاجة إلى الاستدانة.

## ثانياً: تأثير الدولار في أسعار النفط في الدول العربية

عندما ألغت الولايات المتحدة قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وأصبحت قيمته تحددها قوة الاقتصاد الأمريكي، أجبرت الدول والمستثمرين على ربط عملاتهم الوطنية بالعملة الأمريكية، كما تم تسعير السلع الأساسية العالمية بالدولار، بما فيها النفط.

### ١ – القدرات العربية النفطية

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة، لأنه يحتوى في تركيبته على مادتي الكربون والهدروجين، اللتين تمثلان نسبة ٥٠ بالمئة من تركيبته الكلية، حيث تنتج عملية التقطير مواد طاقوية من أهمها البنزين، والكروزان، والديزل التي تستعمل وقوداً في محركات الاحتراق الداخلي كمحركات السيارات الطائرات والسفن والقطارات، وهي وسائل تعتبر العمود الفقري للصناعة، في الدول المتقدمة خاصة.

ظهر النفط في منطقة الشرق الأوسط سنة ١٩٠١، عندما حصل الممول البريطاني "توكس دارسي" من إيران على امتياز للتنقيب، وقد وظّف المهندس "جورج رينولدز"، ليدير عمليات التنقيب. وبعد سنوات، اكتشف هذا المهندس النفط في ١٤ أيار/مايو ١٩٠٨؛ فتم تأسيس شركة النفط الإنكليزية الإيرانية ("بريتش بتروليوم" حالياً)، التي امتلكت حق الامتياز في كل من العراق البحرين وإيران، وبكميات تجارية كبيرة، فتم اكتشاف النفط في البحرين في سنة ١٩٣٢؛ وفي المقابل، حصلت شركة غلف الأمريكية على حق الامتياز للتنقيب في الكويت، لتلتحق بها شركة "بي بي" بضغط من الحكومة البريطانية، حيث أعلنت عن إنشاء شركة نفط الكويت في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٣٤، لتتحصل الشركتان على امتياز مشترك للتنقيب عن النفط في الكويت، فيما كانت قد حصلت شركة "ستاندرد أوف كاليفورنيا" على حق الامتياز للتنقيب في السعودية سنة ١٩٣٤، وفي سنة ١٩٣٨، تم اكتشاف النفط في كل من الكويت والسعودية. أما في ما يخص الدول العربية التي تقع في الشمال الأفريقي، فقد عرفت هي الأخرى اكتشافاً للنفط ابتداء من القرن التاسع عشر، أي سنة ١٨٦٩ حين تم اكتشاف النفط في مصر، في حين إن ليبيا التحقت بركب الدول النفطية سنة ١٩٤١؛ أما في الجزائر، فقد تم اكتشاف النفط سنة ١٩٤٩، ليبدأ استغلاله سنة ١٩٥٦.

يبلغ الاحتياطي العالمي من النفط نحو ١١٦١ مليار برميل، منها ٦٦٨ ملياراً في المنطقة العربيـــة، أي ما نسبته ٥٧,٥٣ بالمئة؛ ونحو ٩٣ بالمئة من هذه النسبة تتركز في خمس دول[١٤]، هي: السعودية بحصة ٣٩,٦ بالمئة، والعراق بنسبة ١٧,٢ بالمئة، والكويت بنسبة ١٥,٢ بالمئة، والإمارات بنسبة ١٤,٦ بالمئة، وليبيا بحصة ٦,٢ بالمئة. وقد حافظ إنتاج الدول العربية من النفط الخام على وتيرة مرتفعة، ليستأثر بنحو ٣١,٧ بالمئة مـــن إجمالي الإنتاج، في حين إن الاحتياطي العالم من النفط يتركز بشكل كبير في كل من السعودية بنسبة ٢٤ بالمئة،

[14] صناعة النفط في الخليج «أجنبية» رغم مضي ٧٥ عاماً، صحيفة **الوقت** البحرينية – يومية سياسية مستقلة العدد ٨٢٥ الأحد ٢٠ جمادة الأولى ١٤٢٩ هـــ – ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ م.

تليها إيران بنسبة ١٢ بالمئة، ثم العراق بنسبة ١٠ بالمئة، فالكويت والإمارات بواقع ٩ بالمئة لكل منهما، لتأتي فنزويلا مع ٧ بالمئة، ثم روسيا بنسبة ٥ بالمئة، وأخيراً ليبيا وأمريكا ونيجيريا بنسبة ٣ بالمئة لكل منها، في حين تبلغ نسبة بقية دول العالم مجتمعة ١٥ بالمئة، ويبلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط نحو ٨٥ مليون برميل يومياً، وهو ما يعادل ٣٥,٨ بالمئة من الإجمالي الطلب العالمي على الطاقة، حيث تستأثر الدول الصناعية بحصة ٥١,١ بالمئة، مقابل نحو ٩,٦ بالمئة للدول المتحولة، و٣٩,٣ بالمئة لبقية دول العالم.

**الجدول الرقم (١)**

**تطور العائد الحكومي في الأقطار العربية خلال الفترة (١٩١٣– ١٩٦٠)**

| الفترة | مجموع الواردات المالية من بيع النفط الخام (مليون دولار) | العائد الحكومي السنوي للدول المنتجة للنفط (مليون دولار) | النسبة المئوية للعائد الحكومي إلى مجموع الواردات |
|---|---|---|---|
| ١٩١٣-١٩٤٧ | ٣٧٣٠ | ٥١٠ | ١٣،٧ |
| ١٩٥٠ | ١٢٩٢ | ٢٣٩ | ١٨،٥ |
| ١٩٥٤ | ٢٠٧٢ | ٧١٩ | ٣٤،٧ |
| ١٩٥٦ | ٢٦٣٨ | ٩٨٦ | ٣٧،٤ |
| ١٩٥٨ | ٣٣٥٨ | ١٢٢٩ | ٣٦،٦ |
| ١٩٦٠ | ٣٦٦٥ | ١٤٢٠ | ٣٨،٧ |

**المصدر: نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى تغيّرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٩) العدد (١)٢٠٠٧.**

وتحقق الدول العربية النفطية عوائد كبيرة بالعملة الصعبة من جراء تصدريها لهذه السلعة الاستراتيجية، وقد كانت هذه العوائد ضئيلة خلال الفترة ١٩١٣–١٩٧٠، بسبب انخفاض الأسعار النفط التي كانت تتراوح ما بين ١,٥ دولار للبرميل، و٢,٥ دولار للبرميل.

لتتضاعف في سبعينيات القرن الماضي نتيجة اتفاقية طهران وطرابلس، وكذا اتفاقية جنيف الأولى والثانية، حيث سجلت عوائد الأقطار العربية ١١,٤ مليار دولار سنة ١٩٧١. وبعد تولي منظمة الأوبك سلطة تسعير خاماتها، تضاعفت العوائد بشكل كبير، إلى أن تجاوزت مبالغ العوائد النفطية احتياجاتها الاقتصادية، حيث بلغت سنة ١٩٧٤ حوالى ٧٤,٦ مليار دولار، لتحقق عائداً قياسياً سنة ١٩٨٠ بلغ ٢١٣,٧ مليار، لكنها تراجعت في ثمانينيات القرن الماضي بسبب الركود الاقتصادي، وكذا الأزمة العكسية سنة ١٩٨٦، لتنتعش في تسعينيات القرن الماضي، حيث سجلت سنة ١٩٩٠ ما قيمته ٩٧,٤ مليار، بالرغم من تراجعها سنة ١٩٩٨ بسبب الأزمة المالية، لتتعافى بعد ذلك محققة سنة ٢٠٠٠ مبلغاً تجاوز ١٧٧,٢ مليار دولار، و٢١٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٤؛ بينما كانت سنة ٢٠٠٨ متميزة، حيث بلغت العائدات النفطية العربية ٦٨٣ مليار دولار.

## الجدول الرقم (٢)

## تطور العائدات البترولية العربية خلال الفترة ( ١٩٧٠- ٢٠٠٩)

الوحدة: مليار دولار

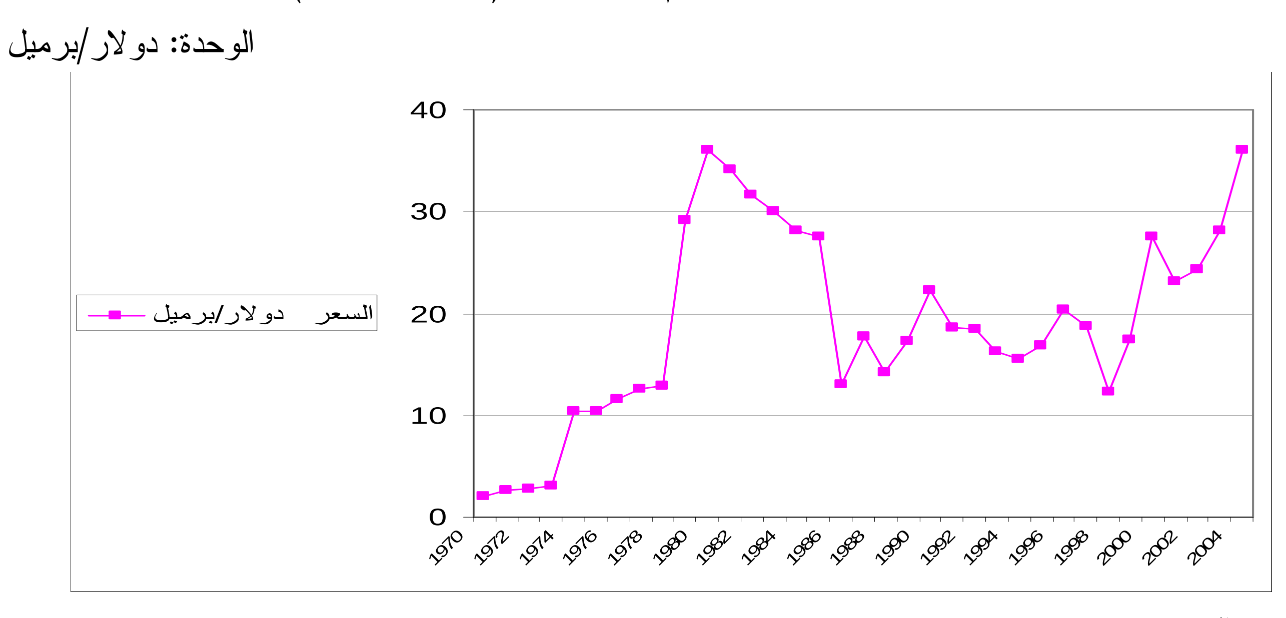
| السنوات | العائدات البترولية | السنوات | العائدات البترولية | السنوات | العائدات البترولية | السنوات | العائدات البترولية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٨,٦ | ١٩٨٠ | ٢١٣,٧ | ١٩٩٠ | ٩٧,٤ | ٢٠٠٠ | ١٧٧,٢ |
| ١٩٧١ | ١١,٤ | ١٩٨١ | ١٩٨,٤ | ١٩٩١ | ٨٥,٦ | ٢٠٠١ | ١٤٨,٦ |
| ١٩٧٢ | ١٤,٢ | ١٩٨٢ | ١٤٢,٦ | ١٩٩٢ | ٩٢,٦ | ٢٠٠٢ | ١٤٢,٠ |
| ١٩٧٣ | ٢٢,٤ | ١٩٨٣ | ١٠١,٤ | ١٩٩٣ | ٨٣,٣ | ٢٠٠٣ | ١٦٢,٠ |
| ١٩٧٤ | ٧٤,٦ | ١٩٨٤ | ٩٥,٧ | ١٩٩٤ | ٨٣,٠ | ٢٠٠٤ | ٢١٨,٠ |
| ١٩٧٥ | ٦٧,١ | ١٩٨٥ | ٨٣,٠ | ١٩٩٥ | ٩٣,٧ | ٢٠٠٥ | ٣٠٥,٠ |
| ١٩٧٦ | ٨٢,٥ | ١٩٨٦ | ٥١,٥ | ١٩٩٦ | ١٠٨,٧ | ٢٠٠٦ | ٣٩٦,٢ |
| ١٩٧٧ | ٩١,١ | ١٩٨٧ | ٦٣,٨ | ١٩٩٧ | ١١٠,٠ | ٢٠٠٧ | ٤٣٩,٣ |
| ١٩٧٨ | ٨٨,٧ | ١٩٨٨ | ٥٩,٧ | ١٩٩٨ | ٧٦,٨ | ٢٠٠٨ | ٦٨٣,٠ |
| ١٩٧٩ | ١٤٥,٦ | ١٩٨٩ | ٧٨,٦ | ١٩٩٩ | ١٠٩,٧ | ٢٠٠٩ | – |

**المصدر:** نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى تغيّرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٩) العدد (١) ٢٠٠٧ وتجميع الباحث.

## الشكل الرقم (١)

## تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٤)

الوحدة: دولار/برميل




**المصدر:** نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى تغيّرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٩) العدد (١) ٢٠٠٧

**الجدول الرقم (٣)**

**تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩**

الوحدة: دولار للبرميل

| السعر دولار/برميل | السنوات | السعر دولار/برميل | السنوات | السعر دولار/برميل | السنوات | السنوات | السعر دولار/برميل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٢,١ | ١٩٨٠ | ٣٦,٠ | ١٩٩٠ | 22,3 | ٢٠٠٠ | ٢٧,٦ |
| ١٩٧١ | ٢,٦ | ١٩٨١ | ٣٤,٢ | ١٩٩١ | 18,6 | ٢٠٠١ | ٢٣,١ |
| ١٩٧٢ | ٢,٨ | ١٩٨٢ | ٣١,٧ | ١٩٩٢ | ١٨،٤ | ٢٠٠٢ | ٢٤,٣ |
| ١٩٧٣ | ٣,١ | ١٩٨٣ | ٣٠,١ | ١٩٩٣ | ١٦،٣ | ٢٠٠٣ | ٢٨,٢ |
| ١٩٧٤ | ١٠,٤ | ١٩٨٤ | ٢٨,١ | ١٩٩٤ | ١٥,٥ | ٢٠٠٤ | ٣٦,٠ |
| ١٩٧٥ | ١٠,٤ | ١٩٨٥ | ٢٧,٥ | ١٩٩٥ | ١٦,٩ | ٢٠٠٥ | ٥٠,٦ |
| ١٩٧٦ | ١١,٦ | ١٩٨٦ | ١٣,٠ | ١٩٩٦ | ٢٠,٣ | ٢٠٠٦ | ٦٥,٥ |
| ١٩٧٧ | ١٢,٦ | ١٩٨٧ | ١٧،٧ | ١٩٩٧ | ١٨,٧ | ٢٠٠٧ | ٧٠,٨ |
| ١٩٧٨ | ١٢,٩ | ١٩٨٨ | ١٤،٢ | ١٩٩٨ | ١٢,٣ | ٢٠٠٨ | ١١٢,٣ |
| ١٩٧٩ | ٢٩,٢ | ١٩٨٩ | | ١٩٩٩ | ١٧,٥ | ٢٠٠٩ | – |

**المصدر:** نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى تغيّرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٩) العدد (١) ٢٠٠٧

## ٢- العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار

تعقد صفقات بيع وشراء النفط بالدولار، وتستلم أغلب الدول النفطية عائداتها به؛ كما إن شركات النفط العالمية تستثمر في هذا المجال بالدولار، وتراكم الدول النفطية فوائضها المالية بعملات يحتل الدولار فيها نصيب الأسد.

في هذا الإطار، وعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها بالانخفاض أو الارتفاع، باعتماد مجموعة من الوسائل، من أهمها أسعار الفائدة، أو من خلال تصريحات مسؤولي السياسة النقدية الأمريكية؛ فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع والخدمات العالمية المقيمة بالدولار، وأولها النفط. وهو ما يفسر طبيعة العلاقة بين التغير في سعر صرف الدولار والتغير في أسعار النفط، نظراً إلى كون الدولار هو العملة الأولى في العالم من حيث القوة الاقتصادية، كما أنه لا خلاف على أن النفط هو السلعة الأهم والأكثر تداولاً على مستوى العالمي. وتتصف طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين بالعكسية، إذ إن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط؛ حيث تشير إحصاءات التقرير الذي قام به كاثي لين، إلى أن احتمالات ارتفاع

أسعار النفط بانخفاض مؤشر الدولار تبلغ ٩٠ بالمئة[15]. ففي منتصف سنة ٢٠٠٨، ارتبطت أسعار النفط المنخفضة بارتفاع قيمة صرف الدولار، وذلك رغم خصوصية الفترة (انعكاسات الأزمة المالية).

**الشكل الرقم (٢)**

**رسم بياني ويوضح العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار**

Oil vs. Dollar Index (Inverted)

Oil — Dollar Index Inverted

**المصدر** :تقرير كاثي لين، العلاقة بين الدولار الأمريكي وأسعار النفط، www.arabictrader.com

ويختلف أثر انخفاض الدولار على المدى القصير عن انخفاضه على المدى الطويل اختلافاً جذرياً[16]؛ فإذا سلمنا بأن أحد أسباب انخفاض الدولار هو زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي، يكون أثر ذلك في المدى القصير ارتفاعاً في أسعار النفط، حيث يتجه الأفراد إلى استبدال دولاراتهم بأصول عينية، من أهمها النفط، مما يؤدي إلى زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة، فيرتفع الطلب على النفط من الناحية الشكلية، حيث يتم تداول ١٠٠٠ مليون برميل يومياً في الأسواق المالية، بينما احتياجات العالم تبلغ ٨٦ مليون برميل.

[15] تقرير كاثي لين، العلاقة بين الدولار الأمريكي وأسعار النفط، www.arabictrader.com، 20 mai 2009

[16] أنس بن فيصل الحجي كيف يؤدي انخفاض الدولار إلى ارتفاع أسعار النفط، www.alaswaq.net

ويؤثر انخفاض الدولار على المدى الطويل في تمويل عمليات الإنتاج خاصة صناعة النفطية العالميـــة، نتيجة انخفاض الاستثمارات في مجالات الاكتشاف والتنقيب والصيانة؛ كما إن ارتفاع اليورو مقابـــل الـــدولار يخفض أرباح الشركات خاصة في أوروبا، التي تدفع تكاليفها وأجور عمالها باليورو، في وقت تبيع فيه النفط في الأسواق العالمية بالدولار، كما تنخفض القيمة الحقيقية للعملات الدول المصدرة للنفط. فبحسب دراسة أجراهـــا صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٦، كلما ارتفعت أسعار النفط بنسبة ١٠ بالمئة، يقابل ذلك انخفـــاض فـــي ســـعر صرف عملات الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنسبة ٢ بالمئة؛ ذلك أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفـــع واردات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز ميزان التجـــارة والحـــساب الجاري الأمريكي، ومن ثم انخفاض قيمة الدولار.

ويستفيد الاقتصاد الأمريكي من انخفاض أو ارتفاع أسعار البترول في الحالتين؛ فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن ارتفاع أسعار النفط، فترفع من قيمة سعر صرف الدولار، لتتمكن من الحصول على نفط رخيص، أما إذا كانت قلقة بشأن أمن الطاقة، فإنه عليها تبني سياسة دولار قوي، لأن ذلك سيحد من نمو الطلب العالمي على النفط. من جهتها، تستفيد دول أوبك في الحالتين: فعند انخفاض أسعار النفط نتيجة ارتفاع الدولار، ترتفع مبيعاتها النفطية على المدى القصير، كما إن ارتفاع الدولار مقابل عملات الدول الأخرى يعظم عائداتها، بينما تستفيد منطقة اليورو من انخفاض سعر صرف الدولار، نظراً إلى انخفاض تكاليف إنتاج النفط وتكاليف استيراده، وكذا انخفاض أسعار السلع والخدمات الأمريكية مقابل السلع والخدمات الأوروبية.

## ٣- العلاقة الطردية بين أسعار النفط سعر صرف الدولار

لا يمكننا التسليم مطلقاً بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، فقد تحدث استثناءات يتوافق فيها انخفاض الدولار مع انخفاض أسعار النفط، كما إن ارتفاع الدولار قد يساهم في رفع أسعار النفط، ويحدث هذا عادة عند تضافر مجموعة من العوامل تؤثر في آلية العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط. فعبد ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٩ إلى ٢٩ دولاراً للبرميل بسبب قيام الثورة الإيرانية، لتتعدى سقف ٣٦ دولاراً للبرميل سنة ١٩٨٠ نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، تراجعت الأسعار بداية من سنة ١٩٨١، نتيجة مجموعة من العوامل منها:

- زيادة إنتاج النفط في دول أخرى خارج أوبك خاصة في دول بحر الشمال.
- تراجع دور منظمة أوبك كمسيطر في السوق النفطية العالمية، مع الوفرة في حجم المخزون الاستراتيجي من النفط لدى بلدان وكالة الطاقة الدولية وشركات النفط الاحتكارية.
- تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي، نتيجة تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم.

– قيام وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع شركات النفط الكبرى بخلق حالة من الارتباك والفوضى في أسواق النفط.

بناء على ذلك، سارعت أوبك إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار في اجتماع آب/أغسطس ١٩٨١؛ غير أن بعض الدول لم تحترم حصصها في البداية، فاضطرت المنظمة إلى تخفيض سعر النفط ليصبح **٢٧,٥** دولاراً للبرميل سنة **١٩٨٥**، فتراجعت عوائد دول منظمة أوبك، في هذا الوقت كانت الدول الصناعية الخمس في اجتماع بلاز سنة ١٩٨٥ قد قررت تخفيض قيمة الدولار للخروج من حالة الركود، مما أسهم في زيادة تراجع عائدات النفط الدولارية، وخلق حالة من الفوضى داخل المنظمة، التي طالب أعضاؤها باسترجاع حصصها، خاصة السعودية، التي قررت العودة إلى حصتها والمتمثلة في ٨ مليون برميل يومياً بدل ٢ مليون، لتعويض نقص العوائد، فتسبب ذلك في انهيار الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٨٦، حيث بلغ السعر ١٣ دولار، وفي بعض الحالات إلى أقل من ١٠ دولار، حيث استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تخفيض قيمة الدولار مجابهة أقطار أوبك بتخفيض عوائدها التي حققتها بداية ثمانينيات القرن الماضي نتيجة ارتفاع صادراتها النفطية، وكذا من أجل حصول الولايات المتحدة الأمريكية على نفوط رخيصة الثمن مقابل ضرب القوة الشرائية لعوائد أقطار أوبك النفطية والأقطار العربية بالذات.

كما إنه قد يتوافق ارتفاع سعر صرف الدولار مع ارتفاع أسعار النفط، وقد حدث ذلك سنة ٢٠٠١، عندما سجل الدولار أعلى ارتفاع له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى، خاصة أمام اليورو، حيث لم يمنع ذلك من ارتفاع أسعار النفط بعد أحداث ٢٠٠١/٠٩/١١، نتيجة المضاربة والخوف من انقطاع الإمداد النفطي، رغم أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة، إلا أن أسعار النفط والدولار سجلت ارتفاعاً مشتركاً.

**الجدول الرقم (٣)**

**سعر صرف الدولار أمام العملات العالمية**

| السنة | اليورو | الإسترليني | الين |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٩ | ٠,٩٣٤ | ٠,٦١٧ | ١١٣,٧ |
| ٢٠٠٠ | ١,٠٨٧ | ٠,٦٥٨ | ١٠٧,٨ |
| ٢٠٠١ | ١,١١١ | ٠,٦٩٤ | ١٢١,٦ |
| ٢٠٠٢ | ١,٠٥٢ | ٠,٦٦٦ | ١٢٥,٢ |

**المصدر:** من تجميع الباحث

## ثالثاً: انعكاسات اعتماد وحدة نقدية دولية على الاقتصاد العالمي والعربي

وصل العالم إلى قناعة أساسية بعد الأزمة المالية التي ضربت العالم سنة ٢٠٠٨، تمثلت في أنه، ومن أجل النهوض بالاقتصادات الوطنية، لا بد من تعاون اقتصادي عالمي. كذلك، ومن أجل تحقيق معدلات نمو تكفل زيادة الثروة الدولية لمواجهة النمو الديمغرافي، لا بد من اشتراك جميع دول. لذلك، ومن بين أهم ما ميز هذا التوجه الجديد، هو انتقال التفاوض على مصير العالم من ثمانية دول إلى عشرين دولة، حيث تم إلحاق الدول التي أثبتت قوة اقتصادية، أو تلك التي لديها القدرات المالية؛ وبالتالي، فقد تنازلت القوى العظمى عن تلك الشروط القاسية التي كانت تضعها معايير مقدسة عند تصنيفها للدول المتقدمة، إضافة إلى أن معيار القوة المالية أصبح لها دور أساسي في موازين القوى العالمية، خاصة وأن الأزمة المالية كان سببها الهلع المالي، وأن الحل الجاهز اقتصر على ضخ الأموال لرفع حالة الارتباك. لذلك، لم تعد الدول تشترط أن تكون الفوائض المالية المحققة في اقتصادات مختلف الدول ناتجة من نمو اقتصادي تَحَقَقَ بفضل صناعية ابتكارية بالدرجة الأولى، حتى تكون الدولة ضمن الكبار، وإنما أصبح للفوائض المالية التي تحققها الاقتصادات الريعية دور أساسي، وهو ما يفسر ضم السعودية إلى دول مجموعة العشرين، في سابقة قد تفتح المجال لتحقيق اتحاد مالي ونقدي عالمي.

### ١- التطور التاريخي لأدوات الدفع النقدية الدولية الموحدة وأنظمتها

استعملت النقود باختلاف أنواعها وأشكالها كوسيلة لتسوية المعاملات المالية والتجارية، حيث قدمت دوراً هاماً في سد احتياجات السيولة للقيام بعمليات التسوية، داخلية كانت أو خارجية. غير أن تعدد الوحدات النقدية بين مختلف الدول، خَلَقَ مشكلة في تسوية المدفوعات الدولية، نظراً إلى غياب وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساساً للحساب؛ إلا أن ذلك لم يمنع من اعتماد أدوات دفع دولية للتسوية المبادلات، أي وسائل السيولة الدولية التي نابت عن عدم وجود وحدة نقدية دولية موحدة؛ وتعرف هذه الأخيرة بأنها "مجموع وسائل الدفع أو الأصول التي تقبل في تسوية المدفوعات نتيجة التبادلات التجارية الدولية، من أجل سد ما يطرأ من عجز مؤقت في موازين المدفوعات"[١٧]. وقد عرفت الأنظمة النقدية الحديثة أنواعاً من السيولة الدولية، التي سنتناولها في ما يلي:

### أ- عناصر السيولة الدولية

تتكون عناصر السيولة الدولية أو مجموعة وسائل الدفع المقبولة دولياً من ثلاث عناصر: **الأول** هو الذهب، و**الثاني** هو بعض العملات الأجنبية القوية التي تسمى عملات الاحتياطي الدولية، و**الثالث** هو ما يتم سحبه في إطار التعامل مع صندوق النقد الدولي والمعروفة بحقوق السحب الخاصة.

[17] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ١٥٠

– يعتبر **الذهب** من أكثر أشكال السيولة طلباً على المستوى العالمي في عملية تسوية المبادلات الاقتصادية، ذلك أنه يحظى بالقبول العام، ويعتبر أفضل ثروة تجمعها الأمم. وبالرغم من أنه قد فقد دوره نتيجة انهيار الأنظمة النقدية التي عرفها العالم في القرن الماضي، إلا أنه ما زال قادراً على قيام بدوره كنقد دولي، لأن قيمته ثابتة، خاصة كما إن العديد من دعاة إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي يلحون على ضرورة العودة إلى آلية الذهب لتنسيق عملات مختلف الدول؛ وتعتمد الزيادة في هذا النوع من السيولة الدولية الذي يعرف بالذهب النقدي على الإنتاج الجديد من الذهب العالمي. غير أن هذا لا يعني أن كل ما ينتج من الذهب يضاف إلى الاحتياطي العالمي، فالواقع أن جزءاً كبيراً من هذا الإنتاج يكتنز بواسطة الأفراد، أو يجد طريقه إلى الصناعة"[١٨].

– من أنواع السيولة الدولية كذلك **عملات الاحتياطي الدولية**، التي هي عبارة عن عملات وطنية تقبل الدول الأخرى الاحتفاظ بها باعتبارها بديلة من الذهب وقادرة على القيام بدور أساسي في تسوية المدفوعات الدولية، بشرط أن تتمكن الدول الأخرى من الحصول عليها بسهولة عن طريق التبادل التجاري العادي، حيث تكون محلاً لعرض وطلب كبيرين في مختلف أسواق الصرف الأجنبية. ويعتبر الدولار من أهم هذه العملات، نظراً إلى قدرته على التداول دولياً، وهذا يعود إلى قوة الاقتصاد الأمريكي، الذي حول الدولار إلى أداة دولية للتسوية.

– تعتبر **حقوق السحب الخاصة** كذلك من أهم أنواع الأصول التي يمكن أن تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية، غير أن هذه الحقوق ليست إلا مجرد قيود دفترية يجريها صندوق النقد الدولي لاستخدامها في هذه العملية، حيث تعطي الحق لدولة ما في سحب عملة من البنك المركزي لدولة أخرى، وتستمد قيمتها القانونية من مجرد التزام الدول الأعضاء في الصندوق بأن تقبلها. ويتم توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بحسب حصصهم[١٩] في الصندوق. وبالرغم من الانتقادات التي توجه إلى وحدات حقوق السحب الخاصة، إلا أنها أدت دوراً فعالاً في مجال التعاون النقدي بخلق جزء هام من السيولة الدولية، وقد خصص الصندوق إلى غاية آب/أغسطس ٢٠٠٥، ما قيمته ٢١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالى ٢٩ مليار دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء، بالرغم من عدم تساوى توزيعها على الدول، حيث يبلغ نصيب الدول المتقدمة ٧٣ بالمئة من إجمالي الحصص.

غير أن عناصر السيولة الدولية لا يمكنها أن تعمل بصفة أوتوماتيكية خاصة في ظل المنافسة الشديد بين الدول للسيطرة على الأسواق العالمية؛ لذلك، كان لا بد من وضع إطار تنظيمي يحدد الضوابط والالتزامات، من خلال أنظمة نقدية تضمن النزاهة عند تحويل العملات. لذلك، حاولت الدول إيجاد تنظيمات إقليمية ودولية لتنسيق العمل النقدي، طيلة فترة القرن الماضي، كان من أهمها:

---

[18] **نفس المرجع السابق**، ص ٢١٠

[19] صبحي تادريس ومدحت محمد العقاد،**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية**، بيروت: دار النهضة، ١٩٨٣ ص ٦٩

– **منظمة الإسترليني:** هو تجمع ضم الدول التي كانت تعتبر بريطانيا مركزها التجاري والمصرفي والنقدي، حيث قامت بتسهيل التبادل التجاري في ما بينها، بتثبيت أسعار صرف عملاتها على أساس الإسترليني.

– **بنك التسوية الدولي:** وقعت على تأسيس هذا البنك كلٌّ من ألمانيا، وبلجيكا، واليابان، وتركيا، وسويسرا في ١٩٣٠/٠١/٢٠؛ ليعمل على تنمية التعاون بين البنوك المركزية لتلك الدول، مع تقديم تسهيلات ائتمان في مجال العمليات المالية الدولية، كما يتصرف كوسيط أو وكيل في ما يتعلق بالتسويات المالية بين هذه الدول.

– **اتحاد المدفوعات الأوروبية**[٢٠]: أنشئ هذا التكتل بين اتحاد دول "منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي[٢١]" و"إدارة التعاون الاقتصادي الأمريكي"، في خطوة اعتُبرت كفيلة بتنفيذ مشروع مارشال الخاص بإنعاش اقتصاد دول أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، وقد أنشئ هذا الاتحاد كذلك لحل مشكلة مدفوعات الدول الأعضاء فيه من خلال جعل تلك الدول منطقة واحدة تعمل على حل مشكلة مدفوعاتها الدولية من خلال إقامة نوع من المقاصة الإقليمية في ما بينها.

– **نظام بروتن وودز:** اعتمد المشاركون في مؤتمر "بروتن وودز" على إقامة تنظيم عالمي يكون أساساً لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب، وذلك بتنسيق العمل النقدي الدولي بعد عجز التكتلات الإقليمية.

من هذا المنطلق، يمكننا القول إن اختلاف الوحدات النقدية بين الدول خلق مشكلة دولية في تسوية المبادلات؛ فبالرغم من وسائل السيولة الدولية المعتمدة، والتنظيمات الهادفة إلى إيجاد تنسيق نقدي دولي، لم تُحلَّ المشكلة، لأن الهدف هو توحيد أدوات الدفع داخلياً وخارجياً بصفة كاملة، غير أن هذه آلية لا تخدم الدول الصناعية الكبرى وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية لأن ذلك قد يفقدها السيطرة على الاقتصاد العالمي، بالرغم من دعوة المختصين والخبراء منذ بداية القرن الماضي إلى ضرورة إيجاد عملة نقدية عالمية موحدة.

### ب– التسلسل التاريخي لمقترحات اعتماد عملة دولية موحدة

بدأ التفكير في اعتماد عملة دولية موحدة عندما انهار النظام النقدي قاعدة الذهب، نتيجة عدم التزام الدول بتكوين نصيبها من السيولة الدولية عن طريق ما تحققه من فائض ذهبي في ميزان مدفوعاتها؛ وكانت الدول تُدخِل عوامل أخرى كالتضخم والمضاربة بهدف السيطرة على الاقتصاد العالمي. لذلك، فإن كلاً من الإنكليزي "اللورد كينز" والأمريكي "هاري هوايت"، اللذين قدما مقترحات لتأسيس النظام النقدي بروتن وودز، اتفقا – وإن كانا قد اختلفا شكلاً ومضموناً – على أن أفضل وسيلة للتنسيق النقدي بين مختلف دول العالم هو استخدام عملة دولية موحدة.

---

[20] رغم أنه أنشئ بعد مؤتمر نظام "بروتن وودز"، إلا أن دافع إنشائه كانت قبل التفكير في إنشاء مؤسسات "بروتن وودز".
[21] أنشئت سنة ١٩٨٤ بمقتضى برنامج مشروع مارشال لتكون أداة لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مهمتها توزيع المعونة الأمريكية ومعونة التعاون الأوروبي على الدول الأوروبية.

من هذا المنطلق، يرى كينز أن النظام النقدي الجديد لا بد من أن يرتكز على عملة موحدة لا تخضع لسيادة أي دولة اسمها "البانكور"، وهي وحدة حسابية دولية قياسية للنقود تكون قيمتها مربوطة بالذهب، وتستخدم في تسوية المدفوعات الدولية، وتصدر منها كمية تتناسب والتجارة الدولية ومنه يتعيّن على الدولة أن تحدد سعر صرف عملتها بالنسبة إلى "البانكور" المحدد بالذهب، ولا يجوز تغييره إلا باتفاق "اتحاد المقاصة"، في حين إن وايت اقترح اعتماد وحدة نقدية للتعامل الدولي "اليونيتاس"، كمقياس تربط قيمتها بوزن معين من الذهب، ومن ثم على الدول الأعضاء تحدد قيمة عملاتهم بالنسبة إلى "اليونيتاس" أو الذهب. وتعالج الاختلالات الجوهرية في موازين المدفوعات عن طريق الائتمان المتبادلة بين الأعضاء بواسطة هذه العملة. وبما أن الولايات المتحدة تتمسك بنظام الصرف بالذهب فستكون العملة المستخدمة "اليونيتاس" هي الدولار، حيث إنه قابل للتحويل إلى ذهب في المدفوعات الدولية.

وبالرغم من أن اعتماد عملة دولية موحدة لم يتحقق على المستوى الدولي، إلا أنه نجح إقليمياً في أوروبا، عندما تجاوزت دول هذه القارة اختلافاتها العرقية – تم استثناء تركيا لأسباب دينية – وحققت الوحدة النقدية بعد سلسلة من المراحل بدأتها بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي عام ١٩٥٠، لتتكون السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما سنة ١٩٥٧؛ عرفت هذه السوق في ما بعد باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية. واستمرت جهود التعاون النقدي التي كانت تهدف إلى مواجهة اختلال موازين المدفوعات، وتخفيض معدلات التضخم وتقليل نسبة البطالة، حيث قام الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٧٢بتطبيق "نظام الثعبان داخل النفق" عندما خفض نسبة التذبذب بين العملات إلى واحد بالمئة بربطها بـ "الوحدة النقدية الأوروبية"، التي كانت عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء، وذلك بعدما كانت هامش تذبذبها في حدود ٢٢,٥ بالمئة حول سعر الدولار. ومن أجل استكمال الخطوات السابقة، عقدت الدول الأعضاء مؤتمر قمة في فيفري ١٩٩٢ في ماستريخت (هولندا)، لتوقيع اتفاقية لإنشاء الاتحاد النقدي، وفق مراحل للتوصل إلى التكامل النقدي (EUM)، الذي تحقق في جانفي ٢٠٠٢ بإصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

أما على المستوى العربي، فتسعى دول مجلس التعاون الخليجي، ومنذ نشأته سنة ١٩٨١ إلى العمل على إصدار عملة موحدة؛ فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ضرورة تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية من خلال التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بهدف توحيد العملة لتحقيق تكامل الاقتصادي، ليبدآ تجسيد ذلك سنة ١٩٨٣ بإنشاء لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية، وخلال الفترة ما بين ١٩٨٥ و١٩٨٧، أجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة، من خلال إيجاد مثبت مشترك للعملات حيث طرحت حقوق السحب الخاصة (SDR)؛ غير أنها لم تحصل على الإجماع. ليتم تأجيل بحث ذلك إلى نهاية عقد التسعينيات، عندها قرر المجلس الأعلى خلال قمته في البحرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تبني الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس. أما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فقد بدأ الإعداد لبرنامج زمني لإقامة اتحاد النقدي وعملة خليجية الموحدة، حيث تم سنة ٢٠٠٢ إنشاء لجنة الاتحاد النقدي. وقد ناقشت لجنة المحافظين سنة ٢٠٠٥، وفي

اجتماعها في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، طريقة حساب وقياس معايير توحيد العملة، مع الاستفادة من الدراسات التي أعدها البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي لهذا الغرض، كما تم الاتفاق سنة ٢٠٠٧ على مواصفات العملة الخليجية الموحدة. غير أن بعض الخلافات السياسية والرغبة في السيطرة على الهيئة المركزية المصدرة للعملة وعراقيل بعض الدوائر الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي، حال دون تحقيق ذلك في الآجال المحددة.

**- المقترح الصيني لتبديل الدولار بعملة دولية جدية**

قررت الصين خلال قمة دول العشرين التي عقدت في لندن يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تقديم مقترح يهدف إلى إصلاح النظام المالي العالمي – أجلت مناقشته لأسباب سياسية – عندما دعا محافظ بنك الصين المركزي إلى أن حل الأزمات المالية العالمية يكمن في ضرورة اعتماد عملة عالمية جديدة يقوم صندوق النقد الدولي بالتحكم بها والاستغناء عن الدولار. وكانت الصين، التي طالما انتقدت هيمنة الدولار، قد أعلنت على لسان محافظ البنك المركزي الصيني: أن "نتائج الأزمة المالية وتأثيراتها السلبية على العالم، عكست نقاط الضعف ومنهجية المخاطر في النظام النقدي العالمي الحالي". وأضاف: أن "أولوية العملة الأمريكية في النظام المالي، أدى إلى العدد من الأزمات منذ انهيار نظام التصريف الثابت في السبعينيات"[٢٢]، وأن لا حلَّ سوى إنشاء عملة جديدة يقوم صندوق النقد الدولي بالتحكم بها.

## ٢- انعكاسات عدم وجود عملة موحدة على الاقتصاد العالمي والعربي في ظل سيطرة الدولار

سواء هبطت قيمة الدولار تدريجياً بفعل عوامل اقتصادية أو خفض بقرار سياسي، فإن ذلك لا يشكل مشكلة للاقتصاد الأمريكي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعالج عجز ميزان مدفوعاتها على خلاف باقي الدول بإصدار الدولار، كما أن هذه الأخيرة عندما تقرر اعتماد سياسة اقتصادية توسعية أو انكماشية، فإنها لا ترعى انعكاسات ذلك على الاقتصاد العالمي، بقدر ما تسعى إلى العمل من أجل خلق استقرار في الاقتصاد الأمريكي، رغم أنها تدرك أن ذلك سيؤثر مباشرة في مختلف اقتصادية دول العالم، لأن ثُلُثَي الدولارات الأمريكية تستخدم في تسوية المبادلات الدولية.

### أ- الآثار السلبية

شهد العالم أزمات مالية يعود سببها بالدرجة الأولى إلى اختلاف العملات بين الدول خاصة في ظل سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، فارتفاع معدلات النمو، واختلاف أسعار الفائدة يشجع انتقال

---

[22] مقال بعنوان،الصين تقترح تبديل الدولار بعملة جدية دولية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٠٨١
http://www.aawsat.com/advsearch.asp

رؤوس الأموال المضاربية الباحثة عن الأرباح، في ظل عولمة مالية يتنقل فيها يومياً حوالى ١,٣ تريليون دولار، في حين إن مجموع قيمة الصادرات العالمية في سنة واحدة تبلغ ٣ تريليون دولار[٢٣]؛ وذلك بفضل تطور أنظمة التجارة الإلكترونية لتبقى أسواق الرساميل الأمريكية أكبر الأسواق جاذبية، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يؤديه الدولار الأمريكي في السيطرة على الاقتصاد العالمي بوصفه احتياطياً دولياً؛ فالأزمات المالية التي شهدها العالم سنوات ١٩٨٧ وكذا ١٩٩٤ و١٩٩٧ و٢٠٠٨، كان سببها التغيرات الكبيرة في سعر صرف الدولار.

فالأزمة المالية التي أدت إلى انهيار بورصة نيويورك للأوراق المالية، حيث سجلت هذه الأخيرة خسارة قدرها ٥٠٠ مليون دولار يوم ١٩٨٧/١٠/١٧، ومن ثمة انتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية خاصة بورصة لندن وطوكيو، كان سببها التقلبات الحادة في سعر صرف الدولار نتيجة تخفيض ورفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة وفي ظرف قياسي. فبعد قرار تخفيض الدولار مقابل عملات الدول الأوروبية والين، الذي اتخذته الدول الصناعية الخمسة في اجتماع بلاز سنة ١٩٨٥ لمواجهة الركود الاقتصادي الذي تسببت به الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة رفع أسعار الفائدة خلال سنوات ١٩٨١-١٩٨٤ لمواجهة التضخم وتنفيذاً لسياسة دولار قوي، حيث شهدت الأسواق الأوروبية والآسيوية رواجاً نتيجة انتقال الطلب العالمي من السندات المحررة بالدولار إلى السندات المحررة بالمارك والين وباقي العملات الأوروبية، وحققت هذه الدول أرباحاً ارتفعت بـــ ٣٠ بالمئة في اليابان، وبـــ ٢٩ بالمئة، قررت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة رفع أسعار الفائدة في نهاية سنة ١٩٨٦، فاحتلت السندات المحررة بالدولار المرتبة الأولى من بين السندات، فنتج من هذه التغيرات الحادة أزمة مالية.

من جهة أخرى، تسبب الدولار الأمريكي في إثارة الأزمة المالية التي ضربت المكسيك، التي عرف اقتصادها رواجاً نتيجة نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي شملت القطاع المالي، فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بلغت ١٠٤ مليار بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ أي ما يمثل ٢٠ بالمئة من رؤوس الأموال التي انتقلت إلى الاقتصادات النامية خاصة، وفي ظل اعتماد هذه الأخيرة مبدأ تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار في فترة كانت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية منخفضة، قام المستثمرون الأمريكيون باستغلال الوضع، والاستفادة من فارق معدلات الفائدة، وذلك بالاقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية والاستثمار في المكسيك؛ فتضاعفت أسعار الأسهم أربع مرات في غضون ٣ سنوات، وقد سيطر المستثمرون الأمريكيون على حوالى ٥٠ بالمئة من سوق الأوراق المالية المكسيكية، وحوالى ٢٥ بالمئة من الدين الحكومي قصير الأجل، قبل أن يقرروا الخروج من المكسيك بأموالهم، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من مطلع سنة ١٩٩٤، فتسبب ذلك في ارتفاع المديونية الخارجية التي بلغت ١٦٤ مليار دولار، وتفاقم العجز التجاري الذي بلغ ٢٢ مليار دولار.

[23] ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحر،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص:٣٥

وفي السياق ذاته، أدى الدولار دوراً فعلياً في نشوب أزمة ١٩٩٧، التي انطلقت من تايلند، ثم تبعتها الفليبين وماليزيا وامتدت إلى إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، ثم هونغ كونغ؛ ثم انتشرت في أنحاء متفرقة من العالم[٢٤]. وقد كان من بين أسبابها تدفق رأس المال الأجنبي إلى هذه الدول، نتيجة انخفاض أسعار الفائدة في الدول الصناعية، في ظل التحرر المالي الذي عرفته هذه الدول، خاصة وأن أسعار عملاتها مقابل الدولار كانت مرتفعة، فتدفقت رؤوس أموال ضخمة إلى تايلند وبقية دول المنطقة، وكانت أغلب هذه التدفقات ديوناً قصيرة الأجل قدمتها البنوك التجارية العالمية خاصة منها اليابانية، التي ارتفعت من ١٢ بالمئة من مجموع ديون الدول النامية سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠ بالمئة سنة ١٩٩٧؛ فتزايد حجم الديون القصيرة الأجل بأسرع ما يكون في شرق آسيا[٢٥]. وحين تراجع سعر صرف الين أمام الدولار، سحبت البنوك اليابانية أموالها، فتدهورت مؤشرات بورصة هذه الدول، وتراجعت قيمة عملاتها، لينتقل الهلع المالي إلى الأسواق الأوروبية.

كما ساهم الدولار في اندلاع أزمة ٢٠٠٨، نتيجة تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية توسعية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢، في وقت عرف فيه سوق الرهن العقاري رواجاً كبيراً نتيجة ارتفاع أسعار العقارات، مما شجع البنوك على التوسع في تقديم قروض لمقترضي الدرجة الثانية، بأسعار فائدة تشجيعية بنسبة ٢ نقطة مئوية، وقد كانت الجهات المقرضة في البداية تفرض على القروض الدرجة الثانية أسعار فائدة أعلى بكثير من تلك التي تفرضها على المقترضين من الدرجة الأولى. ففي سنة ٢٠٠١، كان متوسط سعر فائدة التمويل العقاري على مقترضي الدرجة الأولى ٧ بالمئة، بينما وصل إلى ١٢,٤ بالمئة على قروض الدرجة الثانية، حيث كانت الجهات المقرضة تواجه مشكلة خطر عدم التسديد بفرض أسعار فائدة عالية لتحمي نفسها. ونتيجة هذا التوسع في منح القروض للمقترضى الدرجة الثانية بأسعار فائدة تشجيعية، توجهت أغلب هذه القروض لشراء العقارات، وانعكس الأمر على السوق الثانوية للرهن العقاري، التي نشأت نتيجة توريق قروض الرهن العقاري وبيعها في هذه الأسواق، فعرفت هذه السوق رواجاً كبيراً، عندما أقبل أصحاب الصناديق الاستثمارية، وبنوك الأعمال الأمريكية والأوروبية، والمستثمرون من جميع أنحاء العالم على شراء سندات الرهن العقاري في الأسواق الثانوية، وتسابقت شركات التأمين لضمان هذه القروض، وعندما تراجعت الزيادة في أسعار العقارات السكنية سنة ٢٠٠٦ بصورة كبيرة، أصبحت أسعار الفائدة العالية للقروض هي الأسعار النافذة، فتوقف العديد من مقترضي الدرجة الثانية على تسديد مستحقاتهم ففقدت سندات الرهن العقاري قيمتها، وأفلست البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار المختلفة وشركات التأمين التي عوضت قيمة تدني السندات المؤمنة.

كما يؤدي هبوط سعر صرف الدولار إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية الدولارية، وكذا انخفاض قيم الأسهم والسندات المحررة بالعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وتزداد هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار، وهذا ما يحدث في الدول العربية النفطية، كما

---

[24] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدر الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩، ص ٢٢٩
[25] يوري دادوشي، ديباك داستيويتا، ديليب راتا، "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة " مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٥٤.

ترتفع أسعار السلع المستوردة من أوروبا، خاصة في البلدان التي تعتمد أنظمتها النقدية على التثبيت مقابل الدولار، فتتفاقم معدلات التضخم وتتراجع القوة الشرائية، إضافة إلى هبوط حصيلة الصادرات المقومة بالدولار، بما فيها النفط. بينما تنخفض معدلات النمو في الدول التي ترتفع عملتها مقابل الدولار. فقد أجرت المؤسسات الأوروبية دراسة تبين أن ارتفاع اليورو إلى ١,٣٠ دولار، يقود إلى تراجع النمو في أوروبا بمعدل ٠,٦ نقطة. وإذا وصل سعر صرف اليورو إلى ١,٤٠ دولار، فإن معدل الانخفاض سيصل ١,٦ نقطة[٢٦].

### ب- الآثار الإيجابية

ينتج من هبوط سعر صرف الدولار انخفاض أسعار السلع المستوردة من الولايات المتحدة، والتخفيف من عبء الديون الخارجية للبلدان التي حررت قروضها بالدولار. وتستفيد الدول المستوردة للنفط خاصة في أوروبا من هبوط الدولار؛ فبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧، ارتفع سعر البرميل بنسبة ٢٠٤ بالمئة بالدولار، لكنه لم يرتفع إلا بنسبة ٩٨ بالمئة باليورو.

كما إن تغطية الولايات المتحدة الأمريكية لعجز ميزان مدفوعاتها بإصدار الدولار، يضيق من ظاهرت الاختلالات بين حجم التبادلات الدولية وحجم وسائل الدفع الضرورية لتسويتها؛ ويساهم بالتالي في التغطية النقدية لنمو الاقتصادي الكمي. فعندما تزداد كمية السلع المنتجة والمتداولة، فإن الزيادة المماثلة في أدوات الدفع تصبح ضرورة اقتصادية، لأن نقصان هذه الكمية أو حتى ثباتها يعتبر عائقاً أمام استمرار هذا النمو"[٢٧].

من هذا المنطلق، يمكننا القول إن الدولار الأمريكي حقق تلقائياً ما كان على العملة الدولية الموحدة القيم به، وقاد العالم إلى الوصول إلى تنسيق في المجال النقدي، وذلك بالرغم من الأزمات التي تسبب فيها، والتي يرى فيها البعض أنها فترات ضرورية للنمو الاقتصادي (**التقلبات الاقتصادية عند جوقلار** التوسع، الانكماش، تطهير، العودة إلى الإقلاع).

## ٣- قراءة مستقبلية للاقتصاد العالمي في ظل عملة موحدة

لقد سعى العالم بكل الوسائل والأدوات إلى التكتل اقتصادياً من الناحية الشكلية لمواجهة العراقيل التي تعترض حركة انتقال السلع والخدمات وحتى رؤوس الأموال، وأكبر دليل على ذلك أن منظمة التجارة العالمية تضم في عضويتها ١٦٠ دولة، تختلف عرقياتهم، دياناتهم، لغاتهم، ورغم تعدد دوافع ضرورة التكامل الاقتصادي العالمي فإن هناك مصلحة يشترك فيها الجميع، وهي تنمية التبادل الدولي للسلع والخدمات من أجل تحقيق حياة اجتماعية أفضل. غير أن الاختلاف في باقي دوافع هذا التكتل العالمي، ذو الطابع الاقتصادي، يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب الموقع التنافسي، حيث تسعى الدول الصناعية الكبرى إلى إحكام

---

[26]هبوط سعر صرف الدولار، المعهد العربي لثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، منظمة العمل العربية www.institut-arabe.org

[27] مصطفى رشدي شيحة، **مرجع سابق**، ص ٣٥٧

سيطرتها على الاقتصاد العالمي، من خلال استغلال ثروات الدول النامية في تنمية صناعاتها، ثم توظف أسواقها لتصريف منتجاتها، لتحقيق أرباح تستثمر جزءاً مهماً منها في الأبحاث العلمية للتطوير مختلف المنتجات، بهدف إبقاء الهوة بينها وبين الدول النامية، ومن ثمة تكتسب ميزة تنافسية تبقيها في المقدمة "فالدول الغنية تمثل ٢٥ بالمئة من السكان العالم، وتتمتع بـــ ٨٠ بالمئة من ثروته، في حين إن فقراء العالم يشكلون ٧٥ بالمئة من السكان ولا يملكون إلا ٢٠ بالمئة فقط من خيراته"[٢٨]. بينما تسعى الدول النامية إلى التحاق بركب التطور التكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة، ونتيجة اختلاف وتضارب المصالح تضع الدول عراقيل لتحقيق مصالحها قبل مصالح دول أخرى.

من هذا المنطلق، تتميز طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول بأنها ظرفية تجمع دول تتوافق مصالحها مؤقتاً. فبالرغم من أن دول العالم ووفق النظرية الاقتصادية قطعت أشواطاً في ما يخص المراحل التمهيدية للتكامل الاقتصادي، انطلاقاً من إنشاء مناطق التجارة الحرة، وكذا إقامة الاتحادات الجمركية، وإنشاء الأسواق المشتركة؛ إلا أن أهم مرحلة، المتمثلة في التكامل النقدي، لم تتحقق، وذلك بالرغم من أن الجميع يدرك أن الوصول إلى مرحلة عملة دولية موحدة أمر ضروري، وأن كل هذه التأخيرات تهدف إلى تكريس سيطرة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي. غير أن عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تريد التنازل عن مركزها القيادي المسيطر، من خلال إصرارها على اعتماد سياسات تبقي سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي. غير أن خلق تنسيق دولي في المجال النقدي أصبح ضرورة، خاصة أن دول العالم قد عانت عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات والحروب التنافسية لتخفيض أسعار الصرف لكسب الأسواق بين الدول المتقدمة، لهذا لا بد من اعتماد نظام نقدي جديد يوفر حرية التجارة ويمد الدول بالسيولة الكافية، ويكفل عدم فرض القيود والضوابط على المعاملات الاقتصادية الدولية، ويحول دون تطبيق سياسة إفقار الجار.

### أ- آلية الانتقال إلى عملة دولية موحدة

يعتبر النموذج الأوروبي أفضل طريقة لتوحد العالم في عملة نقدية واحدة، حيث حققت دول الاتحاد ذلك إثر إقرارها في معاهدة ماستريخت، ما ورد في تقرير لجنة ديلور التي حددت مراحل التكامل النقدي، حيث بدأت بالتعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى سوق مشتركة، ليتم بعدها إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية بهدف إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، مع العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين العملات، إضافة إلى محاولة تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي كمعدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة المطبقة، بعد ذلك تم تحديد أسعار صرف دول

[28] اسر أبوشبانة، **النظام الدولي الجديد**، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة سنة ١٩٩٨ ص٩٣

المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة، تسبقها فترة انتقالية يتم التعامل فيها بجانب العملات الوطنية باليورو (EURO).

**ب- تأثير اعتماد عملة نقدية موحدة في أداء الاقتصاد العالمي**

يؤدي اعتماد العالم عملة نقدية دولية موحدة إلى خلق جو من المنافسة الاقتصادية الإيجابية بتوحد مختلف الأسواق الحقيقية والمالية، مما قد يؤدي إلى المزيد من فرص الاستثمار الحقيقي في مختلف الدول سواء الغنية أو الفقيرة، وذلك لأن وجود عملة موحدة يلغي تكاليف التحويل بين العملات الوطنية، مما يسهل عملية انتقال رؤوس الأموال ويلغي ضرورة الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من العملات الصعبة. وتساهم العملة الموحدة في زيادة القوة الشرائية، لأن الأفراد والمؤسسات لن يكون بحاجة إلى تبديل العملات الوطنية، فتنتعش أسواق المال العالمية نظراً إلى انعدام مخاطر تذبذب أسعار صرف العملات، فيزداد التنافس بين أسواق المال، كما تزداد كفاءتها، وتتعزز الشفافية والانضباط المالي فيها، مما يجذب مزيداً من الاستثمارات إليها، ويقع تأثير نزاهة النشاط المالي في الأسواق على جميع الأعمال المصرفية، ويسهم التعامل بعملة واحدة بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم فتزداد التعاملات من حيث الحجم والعمق والسيولة، وقد يؤدي بذلك تشجيع الاندماج بين المؤسسات على الصعيد العالمي إلى الاستفادة من اقتصادات الحجم.

غير أن اعتماد عملة موحدة يقضى على أسواق الصرف الأجنبية، ويؤدي بالتالي إلى غياب روح المغامرة والمخاطرة، إذ إن المستثمرين والمضاربين على المستوى الدولي، يحركون أموالهم بالاتجاه المناسب ليس دائماً استناداً إلى وقائع ملموسة، بل في كثير من الأحيان استناداً إلى توقعات وتنبؤات حول التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات؛ وبالتالي، فإن الانجذاب نحو شراء السندات لن يقتصر على نوعها في الأسواق، وإنما بالإضافة إلى ذلك، تبعاً للعملة التي صدر بها السند في الاستثمارات، ذلك أن أكبر الفوائض المالية تتحقق مع أكبر مخاطرة، خاصة وأن أسواق الصرف تمتاز بمرونة كبيرة وسرعة في التكيف مع المتغيرات.

**خلاصة البحث**

إن الانتقال من نظام تعدد العملات إلى نظام العملة الموحدة، سيؤدي إلى تنسيق دولي في المجال النقدي عن طريق ربط عملات مختلف الدول بوحدة عالمية موحدة، تهدف إلى خلق الاستقرار الاقتصادي المنشود، وبالتالي إلى التركيز على التنافس الحقيقي لتنمية التبادلات الخارجية بين الدول، كما إن معالجة الأزمات لن يكون وفق ما يخدم الدول المتقدمة. غير أن هذه المقترحات الداعية إلى توحيد العملة دولياً، اصطدمت بالصراعات بين المراكز الرأسمالية العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت ترغب في إبقاء سيطرتها على الاقتصاد العالمي من جهة، ودول غرب أوروبا واليابان التي يعيقها سيطرة الدولار في اتخاذ سياسات نقدية مستقلة تمكنها من السيطرة على الاقتصاد العالمي بقوة اقتصاداتها الحقيقية المنتجة.

**نتائج البحث**

من خلال هذا البحث نخلص إلى جملة من النتائج نحصرها في أربعة محاور أساسية:

– تساهم تقلبات أسعار صرف العملات في تكريس سيطرة اقتصادات الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي.

– إن تسعير السلع الأساسية بما فيها النفط بالدولار الأمريكي خلق أزمات مالية عالمية، وأبقى الدولار مسيطراً.

– إن اعتماد الدول العربية النفطية اعتماداً شبه كلي على مواردها المالية النفطية، جعل اقتصادات تابعة للاقتصاد الأمريكي نتيجة تسعير صادراتها النفطية بالدولار.

– تستند المقترحات الداعية إلى توحيد العملة إلى الانعكاسات السلبية التي خلفتها تقلبات أسعار صرف العملات.

**إن مناقشة فرضيات البحث السابقة تمخض عنها بروز النتائج التالية:**

– تسوية المدفوعات الخارجية وقصور الاحتياطيات الدولية دوافع أساسية لإقامة وتنسيق نظام نقدي دولي، لذلك ركزت دول العالم على إقامة أنظمة نقدية دولية على غرار قاعدة الذهب ونظام بروتن وودز.

– تحول النظام النقدي بروتن وودز من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار نتيجة عدم مواكبة الاحتياطيات الدولية من الذهب لحجم نمو الإنتاج العالمي من السلع والخدمات، في ظل قيام الدولار الأمريكي بذلك.

– اعتماد عملة دولية موحدة يعكس الحتمية التي فرضتها طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، حيث نتج من عدم وجود عملة موحدة أزمات اقتصادية عالمية، انعكست سلباً على معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

**التوصيات**

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، ومن أجل جعل دراستنا هذه أكثر عملية، يتم تدعيمها بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات الخاصة بدعم فكرة إنشاء عملة دولية موحدة، نوجزها في ما يلي:

– العمل على عدم الوقوع مرة أخرى في الأزمات المالية من خلال التمسك بمبدأ تثبيت العملات.

– توسيع دائرة التشاور لحل الأزمات المالية العالمية بإشراك أكبر عدد ممكن من الدول.

– تسهيل طرق انتقال رؤوس الأموال بإزالة عوائق أسعار الصرف.

– إصلاح النظام المالي الدولي من خلال إصدار قوانين وتشريعات تسد الفراغ الذي أدى إلى إحداث الأزمة، مع إعطاء دور أكبر للهيئات التنظيمية الحكومية في إدارة التعاملات المالية.

– العمل على الاندماج أكثر بين الأسواق العالمية من خلال البحث الجاد في مقترح توحيد العملة.

# قائمة المراجع


## أولاً: باللغة العربية

الكتب

*عادل أحمد حسين، مجدي محمد شهاب، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: الدار الجامعية،١٩٨٦.

*زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي:نظرة على بعض القضايا الدولية،الإسكندرية:الدار الجامعية، ١٩٩٩

*رشاد العصار، رياض الحلبي،النقود والبنوك، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

*مصطفي رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الإسكندرية: الدار الجامعية ١٩٨٥.

* محمد يونس، النظام النقدي الدولي بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المعومة، الدار الجامعية١٩٨٦.

* جون هدسون ومارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد، على مراجعة محمد إبراهيم منصور، تقديم سلطان محمد سلطان، العلاقات الاقتصادية الدولية، المملكة العربية السعودية:دار المريخ.

*طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدر الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩.

. * اسر أبوشباتة، النظام الدولي الجديد، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة سنة ١٩٩٨.

* ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحر،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠٠٣.

الدراسات والملتقيات

*صالح صلحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي: دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، تصدر عن جمعية ابن خلدون الجزائر، العدد الأول، السداسي الأول،سنة ١٩٩٩.

*عبد الفتاح الجبالي، مركز الدراسات العربي–الأوروبي:سلسلة دراسات وأبحاث دورية تصدر عن مركز الدراسات العربي الأوروبي – باريس، المكتب العربي للمعارف سنة ١٩٩٤.

الجرائد والمجلات

*نور الدين هرمز،فادي الخليل، دريد العيسى تغيّرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٩) العدد(٢)

*يوري دادوشي، ديباك داستيويتا، ديليب راتا، "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة " مجلة التمويل والتنمية،ديسمبر ٢٠٠٠.

*صناعة النفط في الخليج «أجنبية» رغم مضي ٧٥ عاماً صحيفة الوقت البحرينية – يومية سياسية مستقلة العدد ٨٢٥ الأحد ٢٠ جمادة الأولى ١٤٢٩ هـ – ٢٥ مايو ٢٠٠٨

## ثانياً: باللغة الفرنسية

Les livres

- Bideaux.J.P (1997) ,Introduction à l'économie internationale,3ème Edition, Gaétan morim éditeur Ileé.

## ثالثا: المراجع الإلكترونية

* صندوق النقد العربي: www.amf.org.ae

*صندوق النقد الدولي. WWW.imf.org/escternal

*قناة الجزيرة الفضائية: www.aljazeera.net.

*أنس بن فيصل الحجي كيف يؤدي انخفاض الدولار إلى ارتفاع أسعار النفط، www.alaswaq.ne

*تقرير كاثي لين، www.arabictrader.com

* منظمة العمل العربية www.institut-arabe.org